المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
ISSN: 2437 – 1181
EISSN: 2710-8139

العدد4 / المجلد:7 (2020)، ص11 – ص21

النظام الإعلامي في الجزائر: نموذج تعددي وظيفي

Media System in Algeria : A functional pluralism model

أ.د. فضيل دليو *

مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة3، (الجزائر)، fdeliou@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/4/10 تاريخ القبول: 2020/4/22 تاريخ النشر: 2020/7/21

ملخص

لقد شاع مؤخرا دراسة موضوع الأنظمة الإعلامية وتصنيفها حول العالم. ولقد حاولت هذه المقالة مقاربة موضوع النظام الإعلامي في الجزائر من خلال التعريف بداية بمكونات النظام الإعلامي عموما، ثم بتقديم نظرة تاريخية موجزة حول أهم تصنيفاته على المستويين العالمي والعربي، وذلك قبل التعرض لحيثيات تصنيف النظام الإعلام الجزائري، لتخلص في الأخير إلى الاعتراف بصعوبة تصنيفه، وإلى تعدد صفاته المعيارية تبعا لمرحلتين كبيرتين مرّ بهما (قبل التعددية السياسية: 1962-1989- وبعدها) وتتويج ذلك بوسمه بكونه نموذجا تعدديا وظيفيا.

كلمات مفتاحية: النظام الإعلامي، النموذج الإعلامي، الجزائر، التعدد الوظيفي.

Abstract

Recently, the study and classification of media systems around the world has become very popular. This article has attempted to address the issue of the media system in Algeria by first defining the components of the media system in general, then giving a brief historical overview of its most important typologies at the international and Arab levels, before setting out some criteria justifying the Algerian media system typology, to finally recognize the difficulty of its classification, and the multiplicity of its normative characteristics according to two main stages which it crossed (before and after the political pluralism period: 1962 -1989) , and proposing that it can be qualified as a functional pluralism model.

Keywords: Media system, Media model, Algeria, Functional pluralism.

* المؤلف المرسل: فوضيل دليو ، الاميل :fdeliou@yahoo.fr

1. مقدمة

من المعروف أن الأنظمة المجتمعية مترابطة إقليما ودوليا بفعل العولمة الاتصالية، وهي كذلك مترابطة محليا وخاصة منها النظامين الإعلامي والسياسي. ويكون هذا الترابط أحيانا جدليا نديا وأحيانا أخرى غير متوازن، فتميل كفته للنظام السياسي وخاصة في معظم دول الجنوب، حيث يتم في الغالب تنميط وظائف النظام الإعلامي تبعا لأنماط الحكم السياسي الملكي، الأميري، العسكري، الزعامتي، "الجُمْلكي"، الديمقراطي الاجتماعي...

إن هذا الميل أو التبعية للنظام السياسي –أو الاقتصادي أحيانا أخرى– مشخصة أيضا في الدول الغربية، في شكل تبعية يغلب عليها "التوصيف" (تبعية أوصاف وخصائص: حرية، مبادرة فردية...) مقابل تبعية ما يمكن تسميته في معظم دول الجنوب بتبعية يغلب عليها "التوظيف" (تبعية استخدام وتكليف بمهمة). بينما الأصل أن العلاقة جدلية بين النظامين، فوسائل الإعلام قد تساهم في التأسيس للنظام السياسي أو في توجيه طبيعته مع فاعلين اجتماعيين آخرين، كما قد تلازمه النشأة والتحوّل أو تعمل مع غيرها على استقراره أو تغييره، كما قد تتولد عن النظام السياسي وتنمو في كنفه.[1]

مع الإشارة إلى أن الديمقراطيات الحقيقية تعتبر ضمانة صلبة لممارسة الحرية الإعلامية، لأن الديمقراطيات الشكلية أقصى ما تسمح به هي "التعددية الإعلامية" وليست "الحرية الإعلامية". والفرق واضح بين الأمرين، مثل ما هو واقع في الكثير من الدول العربية، التي تسمح بالتعددية السياسية وليس بالديمقراطية السياسية: فالنظام الديمقراطي –وكذا النظام الجمهوري حسب "Robert Dahl"– (Alfonsín, 2007, p.345) يستوجب التعددية لكن هذه الأخيرة قد تموّه عن الديمقراطية. فالمسموح به حينئذ هو التعددية ضد "الآخر" وليس ضد "الأنا" الحاكم الفعلي. وهي على كل حال أفضل من الديكتاتورية والتسلط المطلق والأبوية الإعلامية، لأنها ممارسة قد تفضي لاحقا إلى الديمقراطية السياسية (دليو، 2016، ص ص. 78-83).

وتبقى العديد من التساؤلات التفصيلية، حول العلاقة بين المجالين الإعلامي والسياسي، وبين المجالين الإعلامي والاقتصادي وغيرهما من المجالات وفي حيّزات إقليمية ووطنية –مثل الفضاء الجزائري– لا زالت بعض النخب الفكرية تناقشها... ومنها أن متغير حرية الإعلام مثله مثل المتغيرات الأخرى يخضع بالضرورة لما يسمى بالثقافة الخاصة بكل متغير ("تأصيلا" نظريا و"ممارسة" بمحدداتها الزمكانية)، رغم ارتباط كل واحد منها بالمتغيرات الأخرى وفي سياقات محددة.

ولإلقاء بعض الضوء على طبيعة النظام الإعلامي في الجزائر، بهدف العمل على ترشيده وتحسين أدائه، ستتم مقاربة الموضوع من خلال العناصر الآتية: مكونات النظام الإعلامي عموما، نظرة تاريخية موجزة حول أهم تصنيفاته على المستوى العالمي، الأنظمة الإعلامية العربية، حيثيات صعوبة تصنيف النظام الإعلام في الجزائر وخاتمة تتضمن خلاصة خصائص النظام الإعلامي الجزائري.

2. مكونات النظام الإعلامي

من المعلوم أن أي "نظام" هو عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة والمتأثرة بعضها ببعض، وأن النظام الإعلامي هو ذلك الكل المتكون من وسائل الإعلام في لحظة تاريخية معينة وفي منطقة جغرافية محددة. وهو عادة ما يدرس من خلال مكوناته في تفاعلها الداخلي ومع محيطها الخارجي.

ويمكن تحليل النظام الإعلامي من منظورات مختلفة ومتفاعلة: "تاريخي" لكون الاتصال ظاهرة متغيرة باستمرار، "اقتصادي" بحكم إدارته من طرف مؤسسات اقتصادية ذات منتج إعلامي، "سياسي" بفعل تأثره أيديولوجيا بجهات سياسية فاعلة، "قانوني" لضرورة تنظيمية، "سوسيولوجي" لأنه قد يستعمل للدفاع عن مصالح فئات اجتماعية معينة، و"تكنولوجي" بسبب اعتماده على وسائل مادية متطورة.

بعد هذا التمهيد النظري، نخلص إلى ذكر **العناصر المكونة للنظام الإعلامي والمؤثرة فيه:**

يركز التراث المتخصص عادة على العوامل السياسية (أسوة بالنظريات الكلاسيكية الأربع) كأهم مؤثر في النظام الإعلامي، تليها العوامل القانونية، الاقتصادية والتنظيمية، والتي تم اعتماد بعضها في التصنيفات الموالية، كما سنرى لاحقا. لكن في الحقيقة هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة تستعمل في تحليل الأنظمة الإعلامية وبدرجات متفاوتة وتبعا للظروف الزمكانية الحاضنة لها، لخّصها "هالين ومانشيني" (Hallin & Mancini, 2004) في ثلاثة أبعاد كبرى: السياسي والثقافي والإعلامي (دليو، 2017، ص. 116)، وعرضتها "باولا" (Paola Romance Real, 2013) –لأغراض بيداغوجية– في أكثر من عشرة عناصر تم تلخيصها فيما يلي:

1. النظام السياسي (ديمقراطي، شيوعي...).
2. الإطار القانوني: ينظم إنشاء واعتماد وسائل الإعلام، محتواها، الإعلانات، الخ.
3. مستوى تعليم المواطنين (المستوى الثقافي) كمحدد لأنواعها ولمحتوياتها.
4. استخداماتنا لوسائل الإعلام (عادات وأنماط التعرض).
5. مستوى احترافية الإعلاميين: المستوى التكويني والأداء المهني وكيفية التعامل مع الضغوط التي يتلقونها من مديريهم، من الأحزاب السياسية ومن عالم المال والأعمال.
6. بنية مؤسسات وسائل الإعلام. يعتمد على كيفية تنظيمها: كبيرة/ صغيرة، عمومية/ خاصة...
7. درجة تركيز ملكية قطاع الإعلام: قد ينتمي عدد كبير من وسائل الإعلام إلى عدد قليل من الشركات، وهو ما يؤثر على تعدد المعلومات بفعل الاحتكار.
8. التطور التكنولوجي: تعتمد وسائل الإعلام على الدعم المادي في تفعيل أدائها.
9. الجغرافيا: أي مكان عمل الإعلاميين. لكي تكون هناك وسائل إعلام جيدة يجب أن تكون هناك وسائل جيدة لنقل الإعلاميين ونقل الأخبار ونشرها. وهو عامل ضعُف تأثيره الآن.
10. الديموغرافيا: تأثير عدد السكان على عدد سحب الصحف وعلى عدد المتعرضين لوسائل الإعلام الأخرى.
11. الدين: فيما يخص نوع الصحافة وتوجه مالكيها وجمهورها.
12. اللغة: من الضروري التكيف مع اللغات المختلفة لكل منطقة ومخاطبة أهلها بها. وهو عامل مرتبط عادة بعاملي الجغرافيا والديمغرافيا السابقين.
13. المكانة الدولية للدولة: تفاعل وسائل إعلام البلد مع وسائل إعلام المحيط.

أثرت كل هذه العوامل بطريقة معينة في بناء عدة تصنيفات للأنظمة الإعلامية في العالم، سنعرض أهمها في العنصر الموالي:

3. تصنيف الأنظمة الإعلامية: نظرة تاريخية موجزة

ترجع أصول معظم تصنيفات الأنظمة الإعلامية في التراث المتخصص إلى ما سمي في الخمسينيات من القرن الماضي بنظريات الصحافة. وهي نظريات معيارية أساسا وذات مرجعية سياسية، لأنها تستهدف التفكير في الكيفية التي من المتوقع أن تعمل بها وسائل الإعلام في علاقتها بالسلطة السياسية.

ففي عام 1956، نشر "سيبرت، بيترسون وشرام" (Siebert, Peterson & Schramm) كتابهم (أربع نظريات للصحافة: Four Theories of the Press) شاع الحديث عنها منذئذ ولا زالت تدرس في جامعاتنا حتى الآن، وهي:

- النظرية السلطوية: السلطة تقيّد حرية وسائل الإعلام لحماية النظام الاجتماعي المعمول به.
- النظرية السوفيتية: تلعب الصحافة دور المحرّض، الدعاية والتوجيه في خدمة الشيوعية.
- النظرية الليبرالية: حرية التعبير والمبادرة.
- نظرية الصحافة المسؤولة (المسؤولية الاجتماعية).

وكرد فعل على هذا التصنيف الأمريكي "المسيّس" في نظره، اقترح البريطاني "ويليامس" (Williams R., 1962, p. 93) بديلا تصنيفيا رباعيا أيضا للأنظمة الإعلامية وذي فئات متشابهة، لكنه يعتمد على الأشكال التنظيمية أكثر من اعتماده على الأيديولوجيات السياسية: السلطوي (باسم الأقلية الحاكمة)، الأبوي (باسم نخبة شعبوية)، التجاري (باسم قوى السوق) والديمقراطي (باسم إرادة الشعب).

تلاه في نهاية الستينيات تصنيف ثلاثي أوروبي آخر (فنلندي) قوامه الأهداف الأساسية للاتصال الجماهيري: المذهبي/الإيديولوجي (سياسي، ديني...)، التجاري (يغذيه الإشهار والاستهلاك) والإخباري (لتنوير الجماهير ومن دون رقابة أيديولوجية ولا تجارية) (Nordenstreng, 1997, p. 102)؛ ثم تصنيفات أخرى في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أهمها تصنيف كل من "ميرل" و"لونشتاين" (Merill & Lowenstein, 1979, p. 164)، اللذين فرّقا بين خمسة أنظمة صحافية: "سلطوية"، "اجتماعية-وسطية"، "ليبرالية"، "اجتماعية-ليبرالية" و"اجتماعية-سلطوية"؛ وتصنيف "هاشتن" (Hachten, 1981) الخماسي أيضا والذي قسمها إلى: سلطوية"، شيوعية"، "غربية" (ليبرالية+ مسؤولية اجتماعية)، "ثورية" و"تنموية" (Clifford et al., 2009, p. 6).

وعلى غرار هذه المحاولات المعتمدة أساسا على النظريات الكلاسيكية الأربع للثلاثي سيبرت، بيترسون وشرام" سابق الذكر، قدّم "ماك كوايل" (McQuail, 1983, pp. 84-98) في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، تصنيفا موسعا آخر أضاف فيه إلى النظريات الكلاسيكية الأربع نظريتين، هما: النظرية التنموية (Development Theory) ونظرية الديمقراطية-التشاركية (Democratic Participant).

أما في مطلع الألفية الثالثة، فقد حاول تحديد نظريات الصحافة كل من "هالين ومانشيني" (Hallin & Mancini, 2004) مقترحيْن ثلاثة نماذج مثالية للعلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (الليبرالي-Liberal-، الديمقراطي التشاركي -Demoratic Corporatist- والتعددي الاستقطابي -Polarized Pluralist-)، مع تأكيد ظرفيّتها والدعوة إلى تحديد نماذج أخرى تبعا لمناطق جغرافية غير غربية. مما جعل بعض المهتمين يقدمون محاولات تصنيفية أخرى (Nisbet & Moehler, 2005, p. 14; Lana, 1989; Curran & al., 2009) خصت آسيا وأفريقيا وأمريكا

اللاتينية فأضافت نماذج أخرى وُسِمت بأوصاف محلية: صدامي، تجاري دولتي، زبوني، احترافي من دون ضمانات... لا يتسع المجال لتفصيل الكلام حولها هنا، مع الإشارة إلى أنه تم عرضها بالتفصيل في عمل سابق (دليو، 2017).

1.2- الأنظمة الإعلامية في العالم العربي

إذا كان من الصعب دراسة نظام إعلامي لدولة بعينها، كحالة منفردة، بسبب ديناميكية نظم وسائل الإعلام وتأثرها بنظم سياقاتها التاريخية والإقليمية والدولية، فإن الأمر نفسه تقريبا يمكن أن يقال حول أي نظام إعلامي إقليمي في العالم -عربي في هذه الحالة-، مع إضافة معطى زيادة تنوع الأهداف والتنظيمات الفعلية المرتبطة بخصوصيات الكيانات الوطنية داخل فضاء إقليمي معين.

ومع ذلك، يرى (مروان م. كرايدي) (Kraidy, 2012, pp. 177-200) أن العالم العربي بمثابة إحدى مناطق العالم التي قد تعتبر فيها أسبقية الدولة الوطنية كوحدة تحليلية أولية مضللة؛ ملاحظا مع "هالين" بأن أنظمة وسائل الإعلام لا تتطابق بالضرورة تماما مع حدود الدولة الوطنية ولا مع حجمها. فسوق وسائل الإعلام في دول شمال أوروبا أو في "هونكونغ" مثلا تبدو أكبر بكثير من مثيلاتها في دول أفريقية أو آسيوية أكبر (Hallin, 2009, p. 101).

إن وسائل الإعلام العربية المعاصرة تنتمي إلى سوق إقليمية عربية متداخلة بشكل متفاوت، ومركبة فوق النظم الوطنية ومندمجة في سوق وسائل الإعلام العالمية، وذلك، على الرغم من أنها في كثير من النواحي متميزة عن كل منهما (الوطنية والعالمية): إنها عبارة عن نظام إعلامي إقليمي مختلط.

وبالرغم مما يجمع الدول العربية من روابط ثقافية ونفسية قوية، فإن أنظمتها الإعلامية تعتبر بالطبع متفاوتة داخليا. حيث تختلف أنظمتها السياسية ورديفتها الإعلامية اختلافا كبيرا: فالأنظمة الإعلامية في دول الخليج مثلا -بِلْوَيناتها الداخلية- تختلف عن الأنظمة الإعلامية في دول المغرب العربي خصوصا وشمال أفريقيا عموما أو عن النظام الإعلامي في لبنان المتميز بتعدده طائفيا وارتباطه أكثر من غيره بالتمويل الخارجي أو عن النظام الإعلامي المذهبي و/ أو الاثني في العراق...

وبالرغم من هذه الاختلافات، والتي قد تتجلى أحيانا في بعض التوترات الإعلامية الثنائية الداخلية الخليجية و/ أو المغاربية، فإن هناك بعض التعاون الإعلامي الرسمي المعلن من خلال بعض الهيئات العربية وخاصة منها جامعة الدول العربية(*) وبعض التكتلات الإقليمية الفرعية والتي تعكسها أساسا الشبكة الإعلامية السعودية -الإماراتية -المصرية -اللبنانية في العشرية الأخيرة، وذلك بفضل قوة التمويل الخليجي والإمكانات البشرية اللبنانية المصرية.

وهو ما جعل الباحثين يختلفون في تصنيف النظام الإعلامي العربي:

فهو عند بعض المهتمين العرب المخضرمين (حمادة، 1993؛ أبو زيد، 1986؛ عبد الرحمن، 1983...) يندرج تحت نظرية المسؤولية الاجتماعية أو نظرية الإعلام التنموي أو نظرية التبعية.

وهو، من منظور نموذج "هالين ومانشيني"، يعتبر نظاما إعلاميا عربيا هجينا يجمع بين نموذج الاستقطاب التعددي والنموذج الليبرالي أو شبه الليبرالي (Hallin & Mancini, 2004, p. 132).

ومن جهته، صنف "وليام روغ" (Rugh, William, 1979) في السبعينيات من القرن الماضي الصحافة العربية -كواجهة نسبية للإعلام العربي- إلى ثلاثة نماذج تندرج ضمن النظريات الكلاسيكية الأربع للصحافة المذكورة أعلاه: التعبئة أو الرقابة الصارمة (Mobilization) والتي تشمل الجزائر، مصر، سوريا، ليبيا، السودان، العراق، واليمن الجنوبي؛ الموالاة

(Loyalist) الشاملة للأردن، السعودية، البحرين، قطر، عمان، تونس، الإمارات وفلسطين؛ والتنوع (Diverse) الموجود في لبنان، الكويت والمغرب.

وبعض حوالي عشريتين من الزمن أضاف "روغ" (Rugh, 2004, p. 253) تصنيفا آخر لنموذج الإعلام العربي المطبوع تحت اسم "الانتقالي" والذي نقل إليه مصر، الأردن، تونس والجزائر. كما نقل اليمن الجنوبي من "التعبئة" إلى "التنوع"، وافترض انتقال العراق إليه بعد 2002.

وهو تصنيف ظرفي، تتحكم فيه متغيرات خصائص الإعلام (الملكية، الخبرة المهنية...) والظروف السياسية الخاصة بكل بلد وفي فترة معينة من الزمن، ولذلك، تفترض منهجية صاحبه تعديله في العشرية الأخيرة بحكم طارئ ما سمي بالربيع العربي وما تلاه من ردود فعل تسلطية واحتوائية وهيمنة متزايدة لمظاهر التبعية للأجندة الأمريكية.

3. في صعوبة تصنيف النظام الإعلامي الجزائري

بداية، يمكن القول أنه من الصعب جدا دراسة نظام إعلامي لدولة بعينها، كحالة منفردة، لأن أنظمة الدول تعتمد على بعضها البعض وتتأثر بعضها ببعض. وثمة نقطة أخرى هي الديناميكية التاريخية لأنظمة وسائل الإعلام، والتي لا يمكن مقاربتها ككيانات ثابتة حتى داخل الدولة الواحدة.

إن وسائل الإعلام في أغلب الدول –حسب ماكوايل"– "لا تشكل أي نظام متميز وبأهداف أو فلسفة متميزة، بل تتكون من عدة عناصر منفصلة، متداخلة وعادة غير متناسقة، مع وجود اختلافات خاصة من الانتظارات المعيارية والتنظيم الفعلي" (Hallin & Mancini, 2004, p. 12).

كما أن التحليل التاريخي لوسائل الإعلام ولأنظمتها يقتضي استيفاء متطلبات منهجية تعتمد على فهارس تحليلية جامعة وتصنيف علمي شامل ومقارن لها، مع معالجة محدداتها (سياقاتها) الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية... فضلا عن ضرورة معرفة دوافع ظهور هذه الوسائل، هوية فاعليها (المحررين، المتعاونين، الممولين...)، بنيتها التحتية، مضامينها ورؤيتها للعالم ولمحيطها، جمهورها... وهو أمر يقتضي مزيدا من الجهد الفردي والجماعي وإتاحة معطيات تفصيلية ودقيقة، عادة ما يكون منالها صعبا في بعض الأنظمة السياسية.

ولتحسين شروط نمْذجة أي نظام إعلام وطني (ومنه الجزائري) سيكون من المفيد أيضا مقارنته مع مختلف أنظمة وسائل الإعلام والثقافات السياسية الأخرى ضمن ديناميات التفاعل والتهجين بينها. وهو ما لم يتم هنا.

ومع ذلك، وإذا تجاوزنا بعض هذه التحفظات واعتمادا على ما ورد من معطيات تاريخية وإشارات تحليلية، وعلى المقترحات التوصيفية لبعض المهتمين الجزائريين والأجانب: McQuail, 1983, 2005؛ Brahimi, 1987؛ Kirat, 1998؛ Hallin & Mancini, 2004, 2012؛ Rugh, 2004؛ Kraidy, 2012؛ عبد الرحمن عواطف، 1983، 1994؛ أبو زيد، 1986؛ العياضي، 1990؛ إحدادن، 1991؛ عزي، 1992؛ حمادة، 1993–1994؛ قيراط، 2003؛ دليو، 2014؛... يمكن تقديم الملاحظات الآتية:

من الشائع قبل التسعينيات من القرن الماضي تصنيف النظام الإعلامي في الجزائر ضمن نظرية الإعلام التنموي أو التسلطي –بحكم تبعيته لنظام سياسي ذي توجه اشتراكي وسلطة قوامها عصبية "الشرعية التاريخية الشعبية"– (دليو، 2016، ص.88) ، مع تجاوز بعض الخصوصيات والولاءات الفعلية المحلية وبصمات السياق العالمي. ولكن ما يجب الإشارة إليه محليا هو بعض الانفتاح الملاحظ منذ الثمانينات: ظهور صحافة مسائية، ثقافية، اجتماعية ومنشورات جمعوية متعددة المشارب

الإيديولوجية داخل الجامعات خاصة، مهّدت –بمعية بعض الظروف الخارجية (انهيار المعسكر الاشتراكي خاصة)– لفترة التسعينات، التي انطلقت بسنة "حرية إعلام مطلقة" و"يتيمة" فصلت بين مرحلتين.

في الفترة الموالية أصبحت وسائل الإعلام الجزائرية تعمل في سوق وطنية "متعددة" (وليست "حرة") وخاصة المطبوعة منها وإقليمية وعالمية متداخلة. وبالطبع يعتبر نظامها هذا معقدا ومتفاوتا زمنيا. حيث يختلف تبعا لتطور الأنظمة السياسية والإعلامية والقانونية(**) في الجزائر قبل وبعد تسعينيات القرن الماضي.

ولذلك اختلف الباحثون في تصنيف هذا النظام الإعلامي: ففي عام 1979، صنفه "وليام روغ" (William Rugh) –كما مر معنا– ضمن نموذج: التعبئة أو الرقابة الصارمة، على غرار مصر، سوريا، العراق... وقد اعتمد في ذلك على متغيرين رئيسين هما خصائص الإعلام (الأربع: الملكية، التنوع، الاتجاه نحو السلطة، والأسلوب واللهجة/ النبرة) والظروف السياسية (الثلاثة: طبيعة المجموعة الحاكمة، وجود نقاش عام/ علني، وجود معارضة سياسية)... وفي سنة 2004، أضاف "روغ" النموذج الإعلامي "الانتقالي"، والذي نقل إليه الجزائر، مصر، الأردن وتونس (Rugh, 2004, p. 253).

وإذا اعتمدنا نموذج "هالين ومانشيني" (Hallin & Mancini, 2004 & 2012)، فإن النظام الإعلامي الجزائري يعتبر نموذجا هجينا من نموذج الاستقطاب التعددي والنموذج الليبرالي. فهو ليبرالي، لأنه يتميز بتسويق متزايد إلى درجة تهدد فيها أحيانا الحسابات التجارية الاعتبارات السياسية والدينية. وهو في الوقت نفسه، "استقطابي تعددي" (شبه ليبرالي) لأنه يتميز بدور قوي للدولة بل بهيمنتها. مع ملاحظة تفاوتا واضحا من حيث متغير خصائص الإعلام الأربع سابقة الذكر بين وسائل الإعلام "المطبوعة والترفيهية" ووسائل الإعلام "السمعية بصرية" و"الإخبارية"، وذلك من حيث كبر هامش الحرية والإبداع المتاح للنوع الأول "غير الثقيل". فالقنوات التلفزيونية الخاصة مثلا، تفتقر معظمها إلى الوجود القانوني وهي تعتبر قنوات غير مقِيمة (Offshore). ومع ذلك، تتعامل السلطات الجزائرية مع غير المعارض منها كأمر إعلامي واقع له مكاتب وطواقم محلية، متغاضٍ عنه أو متسامح معه (Toléré/ Tolerated)... ما دام لا يتجاوز "الخطوط الحمراء".

أما إذا اعتمدنا نظرية التبعية الإعلامية التي ظهرت في دول أمريكا اللاتينية، والتي تبالغ في تقدير أهمية المتغيرات الخارجية وتأثيرها في الأنظمة الإعلامية على حساب المتغيرات الداخلية. فإن النظام الإعلامي الجزائري يعتبر تابعا تكنولوجيا وبرمجيا، مما يساهم في تشويه بنيته الثقافية وجعلها مهجّنة. كما يستهدف من جهة أخرى إضفاء الشرعية على سياسات السلطات السياسية الحاكمة وتوجهها الاقتصادي.

ومهما يكن من اختلافات تصنيفية ضمن نظريات الصحافة والنماذج المثالية المطورة لها ومنطلقاتها السياسية المختلفة، فيجب الأخذ بعين الاعتبار ما تشهده وسائل الإعلام المعاصرة من تغييرات مؤثرة، نوجزها فيما يأتي:

- وفرة أكثر من وسائل الإعلام ومن المحتويات.
- تقارب وتشابه أكبر بين وسائل الإعلام.
- تدويل أكبر (معايير عابرة للحدود الوطنية): لقد أصبح من الصعب أكثر فأكثر، بل من غير المجدي، تطبيق إطار معياري على وسيلة إعلام وطنية خارج سياقها الجغرافي والحضاري، بل والعالمي.
- انتشار متزايد للتكتلات: العمودية (لمراحل وعوامل الإنتاج) والأفقية (بين وسائل الإعلام المختلفة)، الأمر الذي يثير المخاوف من فقدان استقلالية القرار، الإبداع والتنوع الثقافيين.
- فقدان الإجماع العام حول الوظيفة العمومية لوسائل الإعلام.

– وأخيرا، يعتبر البعد الإلكتروني المعاصر لوسائل الإعلام قمة هذه التغيرات التي ستنمط نظريات مفسرة للأنظمة الإعلامية. وهو ما أشار إليه باحتشام "ماك كوايل" (2005) في تصنيفه الخماسي سابق الذكر باسم "الإعلام البديل".

كما تجدر الإشارة في الأخير إلى أن المنظورات الغربية المنمْذجة للأنظمة الإعلامية تتجاهل متغيرات محلية مؤثرة في الموضوع، مثل، السياقات الاقتصادية أو الثقافية (Jackubowicz, 2010, p. 10) أو العرقية (في جنوب أفريقيا مثلا) أو الدينية الغنية. مما جعل بعض الكتاب في الغرب نفسه يلومون بعض أكاديمي أفريقا وآسيا وأمريكا اللاتينية من المغْفِلين للمحددات الزماكانية في محيطنا الحضاري لأسباب نفسية استتْباعية ويدعونهم إلى الإبداع في هذا المجال بالاعتماد على مثل هذه الخصوصيات الغنية (Clifford & al., 2009, p. 13)، واقتراح بدائل أخلاقية ومعيارية كمنطلقات نظرية للاتصال العمومي.

مع الإشارة إلى أنه من البديهي أن المنظور الإسلامي مثلا، لا يمثل فقط مفاهيم أخلاقيات الإعلام (Mowlana, 1989) بل نظريات معيارية من نوع متميز أيضا قوامه الترشيد والتوافق والمصلحة العامة بعيدا عن الشخصنة الزعماتية المحلية والتقليد الأعمى "الغيري". والأمر نفسه تقريبا قد ينطبق على بعض الفلسفات الأخلاقية المحلية في أفريقيا الجنوبية التي تركز على الروح الجماعية، وعلى بعض الحركات المعتبرة في آسيا وأمريكا اللاتينية والتي تقاوم النماذج الغربية. بل إننا نجد كلا من "ماسترتون" و"شياوجي" (Masterton, 1996; Xiaoge, 2005) يشيران مثلا، إلى وجود أرضية للكلام عن "قيم آسيوية في الصحافة" (Clifford & al., 2009, p. 13). وأظن أن معظم هذه البدائل المحتملة تحوم حول إمكانية الجمع بين الحرية والمسؤولية وبدافع روحي قوي (إسلامي، كونفوشيوسي، مسيحي–لاتيني...).

وبغض النظر عن النماذج المهيمنة أو البديلة في مجال الأنظمة الإعلامية المعيارية بطبعها، فإنه يمكن اقتراح بعض الإجراءات العملية التي تنشط قطاع الإعلام في الجزائر. ومنها على سبيل المثال: "تدويل" وسائل الإعلام العمومية، أي جعلها في خدمة الدولة بدلا من خدمة الحكومة وعرّابيها مهما كانت طبيعتهم، وذلك من خلال:

– مزيد من الشفافية في الممارسة والتسيير، تكريس المهنية الإعلامية وتشجيع المشاركة المجتمعية، مع ضمان استقلالية مالية (عن الحكومة وعن الإشهار العمومي والخاص) من خلال توفير الدعم المالي المباشر وغير المباشر من المجالس الولائية والنيابية المنتخبة على المستويين المحلي والوطني.

– تغيير مواد القانون الخاصة بسلطة الضبط الإعلامية باتجاه جعل كل أعضائها منتخبين من طرف هيئات مهنية ومجتمعية متخصصة.

– تشجيع الإعلام الجواري والإلكتروني ودعمه من طرف هيئات منتخبة أيضا.

5. خاتمة

خلاصة القول فيما يخص ما يمكن تسميته بالنظام الإعلامي في الجزائر، أنه صعب التصنيف لتطوره ولكثرة محدداته التاريخية، المحلية والدولية، كما لا يستقيم منطقيا وضعه في أي قالب من القوالب النموذجية المصنفة للأنظمة الإعلامية في الغرب. وأظن أن ما يلي من صفات متعددة وُسم بها تبرز معظم خصائصه المرحلية، فهو: تنموي، تعبوي، رقابي صارم... (قبل مرحلة التعددية السياسية)، وانتقالي، هجين بين الاستقطاب التعددي والليبرالي، متنوع، تابع،... (أثناء مرحلة التعددية) ويمكن إضافة إلى ذلك صفة "الدعائي" في جميع مراحله (دليو، 2014، 191). وبناءً عليه، فإنه يمكن وسمه بـ"التعددي الوظيفي". وهي تعددية (وليست ليبرالية) أفقية (آنية) وعمودية (تاريخية) وظفت سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وبدوافع محلية ودولية. بل إن هذا التعدد الوظيفي تشارك فيه أيضا نوع وسيلة الإعلام المعتمدة في التصنيف، حيث تعتبر عادة وسائل التواصل الاجتماعي ثم

الصحافة المكتوبة في الجزائر الوسائل الإعلامية الأكثر تمتعا بهامش أكبر من حرية التعبير في الجزائر، تليها الإذاعة في مرتبة ثالثة، والتلفزيون في مرتبة رابعة.

إن هذا التعدد في التصنيف يؤكد ما ذكرناه في البداية من صعوبة تصنيف نظام إعلامي لدولة بعينها، وخاصة إذا مر نظامها السياسي –كمحدد أساس للنظام الإعلامي– بمراحل انتقالية لامتناهية.

6. قائمة الهوامش

(*) تم إدراج قطاع الإعلام في جدول أعمال معظم القمم العربية منذ 1964، ثم في جدول أعمال وزراء الإعلام – بالطبع– وحتى وزراء الداخلية مؤخرا؛ كما تم لاحقا إنشاء عدة هيئات اهتمت بقطاع الإعلام مثل: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (منظمة الأليسكو)، اتحاد إذاعات الدول العربية، اتحاد وكالات الأنباء العربية... وهو ما لم يؤدي إلى تفعيل إستراتيجية إعلامية شاملة ومتكاملة، بل إلى سلوكيات ظرفية وأحيانا متضاربة، على غرار عمل المؤسسة الأم: جامعة الدول العربية.

(**) تتمثل المرجعية القانونية لقطاع الإعلام والاتصال في الجزائر (دليو، 2014، 135-139):

– قبل التعددية السياسية (1962-1989) في: الوثائق الأيديولوجية لما بعد بيان أول نوفمبر والتي كان يغلب عليها الطابع الاشتراكي للإعلام، قانون الصحافيين المحترفين (1968) الذي كان يعتبرهم مناضلين اشتراكيين، وأول قانون للإعلام (1982) الذي ألزم الصحافي بمبادئ الحزب الواحد وبالدفاع عن احتياجات الاشتراكية.

– بعد التعددية السياسية في: اعتماد بعض التشريعات الدولية والإقليمية الليبرالية كإطار مرجعي لمنظومة قطاع الإعلام والاتصال، وهو ما تضمنه دساتير 1989، 1996... وفصّله قانون الإعلام الثاني (1990) وخاصة قانون 2012 وقانون السمعي البصري لعام 2014.

7. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو زيد فاروق (1986). النظم الصحفية في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب.
- إحدادن زهير (1991). مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حمادة، بسيوني إبراهيم (1993). دور وسائل الإعلام في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حمادة، بسيوني إبراهيم (1994). العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، يوليو 1994، 160-217. متوفر في:

http://archivebeta.sakhrit.com/newPreview.aspx?PID=2415581&ISSUEID=12628&AID=247018

- دليو فضيل (2014). تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة. 1830-2013، الجزائر: دار هومة.- ISBN : 978-9961-65-840-6
- دليو فضيل (2016). في السياسة وإرادة التغيير، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة3. ISBN : 978-9961-9989-6-0
- دليو فضيل (2017). "الأنظمة الإعلامية في العالم: من نظريات الصحافة إلى ما بعد النماذج الإعلامية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية (جامعة سطيف2)، العدد 25، 2017/12/25، ص ص. 105-119. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45145 URL: http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=2385
- عبد الرحمن عواطف (1983). الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية، مجلة شؤون عربية، تونس: العدد 24، فبراير 1983. ص.39-44.
- عبد الرحمن عواطف (1994). الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، مجلة عالم الفكر، يوليو 1994، ص.12-45
- عزي عبد الرحمن (1992). وسائل الاتصال الجماهيرية في العالم العربي: بعض الاستشرافات الأولية، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد4، العدد8، ص ص. 33-48. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78239
- العياضي نصر الدين (1990). الإعلام الجزائري في ظل التعددية السياسية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 60، القاهرة.
- قيراط محمد (2003). حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3 و4، ص. 105-148. http://new.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/1105.pdf

المراجع باللغة الأجنبية

- Alfonsín, Raúl (2007). Fundamentos de la República Democrática: Curso de teoría del estado, Buenos aires: Eudeba.
- Brahimi Brahim (1987). Le Pouvoir et la presse en Algérie: "doctrine" de l'information et idéologie politique. Thèse de doctorat en Sociologie politique, Paris2.
- Clifford G. C., Glasser, T., McQuail, D., Nordenstreng, K., White, R. A. (2009). Normative Theories of the Media: Journalism in Democratic Societies, Urbana :University of Illinois Press.
- - Curran, J., Iyengar, S., Lund, A. B., & Salovaara-Moring, I. (2009). Media System, Public Knowledge and Democracy: A Comparative Study. *European Journal of Communication, 24*(5), 5-26.
- Hallin, Daniel C. (2009). Comment: State size as a variable in comparative analysis. International Communication Gazette, 71(1-2), 101-103. https://doi.org/10.1177/1748048508097934.
- Hallin, Daniel C. & Mancini, Paolo (2004). Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics. Cambridge University Press. USA. 2004.

- Hallin, Daniel C. & Mancini, Paolo (2012). Conclusion. In D. C. Hallin & P. Mancini (Eds.), Comparing Media Systems Beyond the Western World (pp. 278–304). Cambridge: Cambridge University Press. USA..
- Jackubowicz, K. (2010). Introduction. Media Systems Research: An Overview. In B. Dobek-Ostrowska, M. Glowacki, K. Jakubowicz, & M. Sükösd (Eds.), Comparative Media Systems. European and Global Perspective (pp. 1–21). Budapest: CEU Press.
- Kirat, Mohamed (1998). Algerian journalists and their world, New York: Hampton press, 1998 In : Weaver David H, The global journalist, studies of news people around the world, New York: Hampton press.
- Kraidy, Marwan M. (2012). The Raise of Transnational Media Systems: Implications of Pan-Arab Media for Comparative Research. pp. 177-200. In: Hallin & Mancini (Eds.), Comparing Media Systems Beyond the Western World. Cambridge: Cambridge University Press. USA.
- Lana, Hamid (1989). Communication and cultural settings: An Islamic perspective. Bulletin of the Institute for Communications Research, Keio University, 33, 1-21.
- McQuail, Denis (1983, 2005). Mass Communication Theory. An introduction, London, Sage Pub.
- Mowlana, Hamid (1989). Communication and cultural settings: An Islamic perspective. Bulletin of the Institute for Communications Research, Keio University, 33, 1-21.
- Nisbet, E.C. & Moeler, D. C. (September, 2005). Political communication systems in Sub-Saharan Africa: developing integrated models of politics, media, & society. Paper accepted to the Political Communication Division at the 2005 annual meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C.
- Nordenstreng, K. (1997). Beyond the four theories of the press. In J. Servaes & R. Lee (eds.), *Media & Politics in Transition: Cultural Identity in the Age of Globalization*, Leuven: Acco, 1997, 97-109.
- Paola Romance Real (2013). Sistema de medios en España (Apuntes 102), Universidad de Málaga, Ano académico 2013/2014. https://www.studocu.com/es/course/universidad-de-malaga/sistema-de-medios-en-espana/1662369 . 8/4/2020.
- Rugh, William A. (2004): Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics, London, Greenwood Publishing Group, USA.
- Siebert, Peterson & Schramm (1956). Four Theories of the Press, Urbana : University of Illinois Press.
- Williams, Raymond (1962). Communications, London : Hardmondsworth Penguin Books.